

الهدية في شرح حديث أم عطية
(كنا لا نعد الصُّفْرة والكُدْرة بعد الطُّهْر شيئاً)

الدكتورة/ رقية بنت محمد المحارب
قسم الدراسات الإسلامية — كلية التربية للبنات بالرياض
الأقسام الأدبية

مقدمة :

الحمد لله الذي بعث فينا محمداً بالبينات والهدى، وجعلنا خير أمة أخرجت للناس، وجعل لغتنا لغة القرآن، وفضلنا بفهم السنة دون عناء ولا مشقة، وصلى الله على نبينا محمد خير البشر وسيد من يأتي ومن غير وعلى آله الطيبين وصحبه الغرر. أما بعد:

فإن تناول بعض الأحاديث بالشرح والبيان في كتاب مستقل كان مسلوكاً للأئمة المحدثين والشرح، فهم يفردون حديثاً ويفصلون في معانيه ولا سيما إذا كان يتعلق به أحكام قد تخفى أو يطول فيها الخلاف. ومن الأمثلة على الكتب التي أفرد فيها مؤلفوها حديثاً بشرحه كتاب " شرح حديث افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة وتفرقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة وتفرق أمي على ثلث وسبعين فرقة " لأبي منصور عبد القادر بن طاهر البغدادي المتوفى سنة تسع وعشرين وأربعمائة، وكتاب " شرح حديث أم زرع لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى المتوفى سنة أربع وأربعين وخمسمائة وهو شرح مستوفى، وشرح حديث كلمتان خفيفتان " في جزء للمحقق كمال الدين محمد بن الهمام الحنفي المتوفى سنة إحدى وستين وثمانمائة ^(١) .

ولما كانت مسائل الحيض من المشكلات التي تعاني منها المرأة، وقل أن تفهمها، رغبت في دراسة الأحاديث المتعلقة بالحيض رجاء إفادة النساء، خاصة وأنا أختلط بهن كثيراً، ويسألني عن الطهر باستمرار ، وابتدأت بحديث أم عطية: (كنا لا نعد الصفرة والكدرة بعد الطهر شيئاً) .

(١) كشف الظنون / لملا جليبي ١٠٤٠/٢ .

السبب الباعث على البحث :

- ١- حاجتي خاصة وحاجة النساء عامة لفهم هذا الحديث فهماً منهجياً علمياً دقيقاً.
- ٢- الرغبة في الاستفادة من شرحه ببيان القواعد الفقهية المتعلقة بهذا الحديث، لأنه أحد ثلاثة أحاديث عليها مدار كتاب الحيض.
- ٣- ما حدث في هذا الزمان من تغيرات في طبيعة المرأة، بسبب ما استعملت من الأدوية المانعة للحمل، أو المانعة للحيض، فباتت كثيرات من النساء لا يعرفن متى يصلين ومتى يمكن.
- ٤- لم أقف على كتاب أفرد هذا الحديث باستيعاب رواية وشرحاً، وفقهاً- فيما أعلم -.

منهجي في البحث:

- ١- تخريج الحديث من كتب السنة، وبيان ألفاظه.
- ٢- عزو الآيات الواردة في الشرح.
- ٣- تخريج الأحاديث الواردة في الشرح .
- ٤- بيان الألفاظ الغريبة.
- ٥- توثيق الأقوال الواردة في البحث.
- ٦- ترجمة الرواة والأعلام الوارد ذكرهم في البحث.
- ٧- بيان الفوائد الفقهية ومذاهب العلماء في المسألة التي دل عليها الحديث.
- ٨- الترجيح بين الأقوال المتعارضة وفق المنهج العلمي للترجيح.
- ٩- تذييل البحث بفهارس متنوعة.

خطة البحث:

صدرته بذكر حديث أم عطية برواية البخاري إسناداً ومتناً، ثم ذكرت من أخرجه مبينة الاختلاف في اللفظ، ثم ترجمت لرواة البخاري، وألحقته بترجمة الرواة الذين رووا الحديث بالزيادة أو الاختلاف، ثم أردفت ببيان لغة الحديث، ثم بينت فقه الحديث ومذاهب العلماء مع اختيار الرأي الراجح، وختمت البحث بخاتمة بينت فيها خلاصة البحث ونتائجه. وذيلته بالمراجع التي رجعت لها. والله أسأل أن ينفعني به ونساء المسلمات.

الحديث:

قال البخاري - رحمه الله تعالى-: حدثنا قتيبة بن سعيد قال: حدثنا إسماعيل عن أيوب عن محمد عن أم عطية قالت: "كنا لا نعد الكدرة والصفرة شيئاً".^(١)

تخریجه:

أخرجه النسائي في كتاب الحيض والاستحاضة/ باب الصفرة والكدرة ١٨٦/١، ٣٦٨.

وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها/ باب ما جاء في الحائض ترى بعد الطهر الصفرة والكدرة ٢١٢/١.

والدارمي في كتاب الصلاة والطهارة/باب الطهر كيف هو ٢٣٤/١. والحاكم في المستدرک على الصحيحين ، كتاب الطهارة /باب أحكام الاستحاضة ٢٨٢/١ .

و عبدالرزاق في المصنف ، كتاب الحيض/ باب ما ترى أيام حیضتها أو بعدها ٣١٧/١ والطبرانی في المعجم الكبير ١١٩/٥٥/٢٥ ، ١٥١/٦٣/٢٥.

(١) كتاب الحيض/ باب الصفرة والكدرة في غير أيام الحيض ١٢٤/١

ورواه أبو داود بزيادة" بعد الطهر" في كتاب الطهارة/ باب في المرأة ترى الكدرة والصفرة بعد الطهر ٨٣/١ ، والحاكم في المستدرک على الصحيحين ، كتاب الطهارة / باب أحكام الاستحاضة ١٧٤/١ كلاهما من طريق قتادة عن أم الهذيل عن أم عطية والدارمي في كتاب الصلاة والطهارة/ باب الكدرة إذا كانت بعد الحيض ٢٣٥/١ وابن المنذر في الأوسط ٢٣٦/٢ بلفظ "بعد الغسل". والطبراني في المعجم الكبير ١٥١/٦٣/٢٥ بزيادة "بعد الغسل"، ٢٥، ١٢٥/٦٤/ كلهم من طريق قتادة عن أم الهذيل عنها .

ورواه بلفظ" لا نرى التربة شيئا " ابن أبي شيبة ، كتاب الطهارة / باب في المرأة تطهر ثم ترى الصفرة بعد الطهر ٩٠/١ و"إسحاق بن راهويه في باب ما يروى عن نساء أهل البصرة ٢١٧/٥ (٢٣-٢٣٥٩)، وابن المنذر في الأوسط ٢٣٦/٢، والدارقطني كتاب الحيض ٦٤/٢١٩/١ بلفظ "التربة"، بالمشاة التحتية ، والحري في غريب الحديث ، باب تروية ٧٧٩/٢ كلهم من طريق هشام عن حفصة ، عن أم عطية .

رجال إسناده الحديث في البخاري:

١- قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف بن عبد الله الثقفي، مولاهم، أبو رجاء البغلاني، اسمه يحيى، وقيل: علي، روى عن مالك وإسماعيل بن علية وإسماعيل بن جعفر ومحمد بن فضيل بن غزوان وأبي معاوية ومحمد بن عبد الله الأنصاري ووکیع في آخرين، روى عنه الجماعة سوى ابن ماجة، وروى له الترمذي أيضا وابن ماجة بواسطة أحمد. قال ابن حجر: "ثقة، ثبت" مات سنة مائتين وأربعين عن تسعين سنة. (تهذيب التهذيب ج ٨/ص ٣٢١، تقريب التهذيب ج ١/ص ٤٥٤).

٢- إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي، مولاهم، أبو بشر البصري، المعروف بابن علي، روى عن عبد العزيز بن صهيب وسليمان التيمي وحميد الطويل وعاصم الأحول وأيوب وابن وهب والشافعي وأحمد ويحيى وخلق، قال القطان: ابن علي أثبت من وهيب، وقال أحمد: "إليه المنتهى في الثبت بالبصرة". وقال أيضا: "فاتي مالك فأخلف الله علي سفيان وفاتي حماد بن زيد فأخلف الله علي إسماعيل بن علي" وقال أيضا: "كان حماد بن زيد لا يعبا إذا خالفه الثقفى وهيب" وقال ابن حجر: "ثقة حافظ من الثامنة مات سنة ثلاث وتسعين ومائة. وهو ابن ثلاث وثمانين. (تهذيب التهذيب ج ١/ص ٢٤١، تقريب التهذيب ج ١/ص ١٠٥)،

٣- أيوب بن أبي تيمة كيسان السخيتاني أبو بكر البصري، مولى عترة، ويقال مولى جهينة، رأى أنس بن مالك، وروى عن عمرو ابن سلمة الجرمي ومحمد ابن سيرين ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري وعنه الأعمش من أقرانه وقتادة وهو من شيوخه والحمادان والسفيانان وشعبة وابن علي وخلق كثير. قال أبو الوليد عن شعبة: حدثني أيوب وكان سيد الفقهاء، وقال النسائي: ثقة، قال ابن حجر: "ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد"، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة. (ثبت تهذيب الكمال ج ٣/ص ٤٥٨، تهذيب التهذيب ج ١/ص ٣٤٨، تقريب التهذيب ص ١١٧).

٤- محمد بن سيرين الأنصاري مولاهم، أبو بكر بن أبي عمرة ،
البصري ، إمام وقته، روى عن مولاة أنس بن مالك وزيد بن
ثابت وعائشة أم المؤمنين وأم عطية -رضي الله عنهم- في آخرين
وطائفة من كبار التابعين. روى عنه الشعبي وثابت وأيوب
والأوزاعي وآخرون. قال ابن سعد: كان ثقة، مأموناً، عالياً،
رفيعاً، فقيهاً، إماماً، كثير العلم، ورعاً، وقال ابن حبان: كان
محمد بن سيرين من أروع أهل البصرة، وكان فقيهاً، فاضلاً،
حافظاً، متقناً، يعبر الرؤيا، مات وهو ابن ٧٧ سنة . (تهذيب
الكامل ج ٢٥/ص ٣٤٤، تهذيب التهذيب ج ٩/ص ١٩).

٥- أم عطية نسيبة -بالتصغير ويقال بفتح أولها- بنت كعب ويقال
بنت الحارث أم عطية الأنصارية، روت عن النبي - صلى الله
عليه وسلم - ، وعن عمر بن الخطاب، روى عنها محمد بن
سيرين، وأخته حفصة بنت سيرين، وغيرهما. قال أبو عمر بن
عبد البر: " تعد في أهل البصرة، كانت من كبار نساء الصحابة،
وكانت تغزو كثيراً مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
تمرض المرضى، وتداوي الجرحى، وشهدت غسل ابنة رسول الله
- صلى الله عليه وسلم - وحكت ذلك فأتقنت، وحديثها أصل
في غسل الميت، وكان جماعة من الصحابة وعلماء التابعين
بالبصرة يأخذون عنها غسل الميت، ولها عن النبي - صلى الله
عليه وسلم - أحاديث روى لها الجماعة، مدنية، ثم سكنت
البصرة. (تهذيب الكمال ج ٣٥/ص ٣١٦، تقريب التهذيب
ج ١/ص ٧٥٤).

لطائف الإسناد:

أخرج ابن ماجه هذا الحديث من طريق الرقاشي ثنا وهيب، عن أيوب، عن حفصة، عن أم عطية به. قال محمد بن يحيى الذهلي: وهيب أولاهما عندنا بهذا. يعني أصح من رواية إسماعيل بن علية التي أخرجها البخاري^(١). قال ابن حجر في الفتح: "وما ذهب إليه البخاري من تصحيح رواية إسماعيل أرجح لموافقة معمر له، ولأن إسماعيل أحفظ لحديث أيوب من غيره، ويمكن أن أيوب سمعه منهما"^(٢).

رجال إسناد الحديث في سنن أبي داود:

١- موسى بن إسماعيل: المنقري مولا هم، أبو سلمة التبوذكي البصري، روى عن إبراهيم بن سعيد الزهري وحماد بن سلمة، و سعيد بن سلمة وعبدالوارث بن سعيد، روى عنه البخاري وأبو داود وإبراهيم بن إسحاق الحربي، قال الحسين بن الحسن الرازي: "سألت يحيى بن معين عنه فقال: ثقة مأمون". قال ابن حجر: "ثقة ثبت" (تهذيب الكمال ١٣٨٢/٣، التقريب ٢/٢٨٠).

٢- حماد: بن سلمة بن دينار البصري أبو سلمة بن أبي صخرة، مولى ربيعة بن مالك بن حنظلة، من بني تميم، وهو ابن أخت حميد الطويل، روى عن الأزرق بن قيس، وعلي بن الحكم البناني، وقتادة، ومحمد بن إسحاق بن يسار وغيرهم، روى عنه إبراهيم بن الحجاج السامري، وعبدالله بن المبارك، وأبو سلمة موسى بن إسماعيل، وغيرهم. وقال إسحاق بن منصور

(١) سنن ابن ماجه ٢١٢/١

(٢) ٤٢٦/١

عن يحيى بن معين حماد بن سلمة: "ثقة". قال ابن حجر: "ثقة عابد ، تغير حفظه بآخره". (تهذيب الكمال ٣٢٥/١ ، التقريب ١٩٧/١)

٣- قتادة: بن دعامة بن قتادة بن عزيز بن عمرو بن ربيعة بن عمرو بن الحارث بن سدوس، روى عن أنس بن مالك، والحسن البصري، وحفصة بنت سيرين، وروى عنه سالم بن أبي الجعد، وحماد بن سلمة، وسعيد بن بشير، وغيرهم، قال أبو بكر الأثرم: سمعت أحمد بن حنبل يقول: كان قتادة أحفظ أهل البصرة لا يسمع شيئا إلا حفظه. قال ابن حجر: "ثقة ثبت". روى له الجماعة. (تهذيب الكمال ١١٢١/٢ ، التقريب ١٢٣/٢)

٤- أم الهذيل: حفصة بنت سيرين، الأنصارية، البصرية، أخت محمد بن سيرين، روت عن أنس بن مالك، والربيع بن زياد الحارثي، وأم عطية، الأنصارية، وغيرهم. روى عنها إياس بن معاوية، وأيوب السخيتاني، وكتادة، وهشام بن حسان، وغيرهم .. قال أحمد بن سعد بن أبي مريم، عن يحيى بن سمير: "ثقة حجة" وقال أحمد بن عبدالله العجلي: "بصرية ثقة" ذكرها ابن حبان في كتاب الثقات. روى لها الجماعة. ماتت بعد المائة ، قال ابن حجر: "ثقة". (تهذيب الكمال ١٦٨٠/٣ ، تقريب التهذيب ٥٩٤/٢)

٥- أم عطية: تقدمت ص ٦

وهذا إسناد صحيح، والزيادة فيه زيادة من ثقة، فهي مقبولة و لا تخالف رواية البخاري.

رجال إسناد الحديث في مصنف ابن أبي شيبة:

١- يحيى بن زكريا بن أبي زائدة: واسمه ميمون قيروز الهمداني المواعني، روى عن أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم الثقفي، ومالك بن أنس، ومحمد بن إسحاق، وغيرهم، وروى عنه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، ويحيى بن

يحيى النيسابوري، وغيرهم، قال ابن حجر: "ثقة متقن". (تهذيب الكمال ١٤٩٦/٣، التقريب ٣٤٧/٢).

٢- هشام: بن حسان الأزدي الفردوسي أبو عبد الله البصري، روى عن أنس بن سيرين ويحيى بن أبي كثير وحفصة بنت سيرين وغيرهم، وروى عنه حماد بن سلمة وحماد بن زيد وعبد الله بن المبارك وغيرهم، روى له الجماعة، قال ابن حجر: ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال، لأنه كان يرسل عنهما. (تهذيب الكمال ١٤٣٧/٣، التقريب ٣١٨/٢).

٣- حفصة: أم الهذيل تقدمت ترجمتها.

٤- أم عطية: تقدمت ترجمتها.

وهذا إسناد صحيح. والزيادة صحيحة، ولعل الاختلاف في الألفاظ ناشئ عن تعدد الرواة عنها، أو أنها روت الحديث عدة مرات، فكل حدث بما سمع.

لغة الحديث:

فوله: (كنا لا نعد) تعني النساء في زمن النبي -صلى الله عليه وسلم- مع علمه بذلك، وبهذا يعطى الحديث حكم الرفع، وهو مصير من البخاري إلى أن مثل هذه الصيغة تعد في المرفوع ولو لم يصرح الصحابي بذكر زمن النبي -صلى الله عليه وسلم-، وبهذا جزم الحاكم وغيره خلافاً للخطيب^(١).
(الصفرة) ماء أصفر أو قريب من الاصفرار يأتي في نهاية الحيض أو النفاس ولا يكون صافياً.

(١) فتح الباري ٤٢٦/١

قال النووي: الصفرة شيء كالصديد تعلوه صفرة، والكدره شيء كدر
وليسا على لون الدماء^(١). (الكدره) الكدر نقيض الصفاء، والكدره من الألوان
ما نحا نحو السواد والغبرة.^(٢)

و(الترية) اسم ما تراه الحائض عند الاغتسال وهو الشيء الخفي اليسير
وهو أقل من الصفرة والكدره وهو عند أبي علي فعيلة من هذا لأنها كأن الحيض
وارى بها عن منظره العين قال: ويجوز أن يكون من ورى الزند إذا أخرج النار
كأن الطهر أخرجها وأظهرها بعدما كان أخفاها الحيض^(٣).

قال ابن الأثير: الترية -بالتشديد- ما تراه المرأة بعد الحيض والاعتسال منه
من كدره أو صفرة وقيل: هي البياض الذي تراه عند الطهر وقيل: هي الخرقه
التي تعرف بها المرأة حيضها من طهرها، والتاء فيها زائدة، لأنه من الرؤية
والأصل فيها الهمز ولكنهم تركوه وشددوا الياء فصارت اللفظة كأنها فعيلة
وبعضهم يشدد الراء والياء ومعنى الحديث: أن الحائض إذا طهرت واغتسلت ثم
عادت رأت صفرة أو كدره لم تعتد بها ولم يؤثر في طهرها^(٤).

(بعد الطهر) الطهر هو ماء أبيض صاف لا كدره فيه ولا صفرة والمقصود
أن الرحم إذا قذف بهذا الماء فقد آذن بانتهاء الحيض فما يأتي من بعده لا يعد
من جنسه.

(شيئاً) نكرة في سياق النفي، يخرجها من الإبهام إلى العموم، أي لا تعد شيئاً
من الحيض مطلقاً. قال ابن حجر: (شيئاً) أي من الحيض، ولأبي داود من طريق

(١) كتاب روضة الطالبين للنووي فصل في الصفرة والكدره، وانظر فتح الباري ٤٢٦/١.

(٢) لسان العرب ١٣٤/٥.

(٣) لسان العرب ٣٩٠/١٥، وينظر غريب الحديث ٧٧٩/٢.

(٤) النهاية في غريب الحديث ١٨٩/١.

قتادة عن حفصة عن أم عطية: " كنا لا نعد الكدرة والصفرة بعد الطهر شيئاً " وهو موافق لما ترجم به البخاري.^(١)

فقه الحديث

هذا الحديث أصل في مسائل الحيض والطهارة يدل على فوائد عظيمة منها:

* حكم الصفرة والكدرة في زمن الحيض و في غيره.

* بم تطهر المرأة؟

* حكم الرطوبة في غير أيام الحيض.

وسأورد كل مسألة منها بالتفصيل:

حكم الصفرة والكدرة في زمن الحيض

اتفق العلماء على أن الصفرة في أيام الحيض حيض.^(٢)

وخالف في ذلك ابن حزم فذهب إلى أن الحيض هو الأسود، قال: " فإذا رأت أحمر أو كغسالة اللحم أو صفرة أو كدرة أو بياضاً أو جفوفاً فقد طهرت " ^(٣) ونقل الكاساني في بدائع الصنائع الإجماع خلافاً لأبي منصور حيث قال: " إذا رأت في أول أيام الحيض ابتداء كان حيضاً، أما إذا رأت في آخر أيام الطهر، واتصل به أيام الحيض لا يكون حيضاً. والعامة على أنها حيض كيفما كانت " ^(٤).

(١) فتح الباري ٤٢٦/١.

(٢) الأوسط لابن المنذر ٢٣٣/٢، أحكام القرآن/للحصاص، الاختلاف في الطهر العارض في حال

الحيض ج ١.

(٣) المحلى كتاب الحيض والاستحاضة/مسألة الحيض هو الدم الخاثر ١٦٢/٢.

(٤) كتاب الطهارة/فصل الحيض وأحكامه ج ١.

أما الكدرة في أيام الحيض فالجمهور على أنها من الحيض منهم أبو حنيفة^(١)، ومالك^(٢)، والشافعي^(٣)، وأحمد^(٤)، وإسحاق^(٥)، وبه قال يحيى الأنصاري^(٦)، وربيعه^(٧)، والثوري^(٨)، والأوزاعي^(٩)، وعبد الرحمن بن مهدي^(١٠)، وخالفهم أبو يوسف^(١١)، وأبو ثور^(١٢) فقالوا: لا يكون حيضاً إلا أن يتقدمه دم أسود^(١٣).

واستدل الجمهور بحديث أم عطية المتقدم، ومقتضاه أن الكدرة والصفرة بعد الطهر لا تعد من الحيض، وهو يقتضي أن الصفرة والكدرة قبل الطهر تعد من الحيض، وروى معنى حديث أم عطية عن علي بن أبي طالب^(١٤)،

(١) الأصل ٣٣٧/١.

(٢) المدونة ٥٠/١.

(٣) المجموع ٣٩٥/٢.

(٤) المغني ٤١٣/١.

(٥) الأوسط ٢٣٥/١، المغني ٤١٣/١، المجموع ٣٩٥/٢.

(٦) المرجع السابق.

(٧) ربيعة بن أبي عبد الرحمن، وانظر المرجع السابق.

(٨) المرجع السابق.

(٩) المرجع السابق.

(١٠) المرجع السابق.

(١١) أحكام القرآن/للحصاص، بدائع الصنائع/كتاب الطهارة/فصل الحيض وأحكامه ١/، الأوسط ٢٣٥/١، المجموع ٣٩٥/٢.

(١٢) الأوسط ٢٣٥/١، وانظر المغني ٤١٣/١.

(١٣) ينظر الأصل لمحمد بن الحسن ٣٣٧/١، الأوسط ٢٣٧/٢، بدائع الصنائع كتاب الطهارة/فصل الحيض وأحكامه ج ١.

(١٤) أخرجه عبد الرزاق باب ما ترى أيام حيضتها أو بعدها ٣٠٢/١، وابن أبي شيبة في كتاب الطهارات/باب في الطهر ما هو وم يعرف ٩٠/١، وابن المنذر في الأوسط ٢٣٦/٢، عن علي بن أبي طالب قال: "إذا رأته المرأة بعد الطهر ما يريها مثل غسالة اللحم، أو مثل غسالة المسك، أو مثل قطرات الدم قبل الرعاف، فإن ذلك ركضة من ركضات الشيطان في الرحم، فلتنضح بالماء ولتنوضأ وتصل، زاد إسرائيل في حديثه: فلإن كان دماً عبيطاً لا خفاء به فلتدع الصلاة" ٣٠٢/١، وإسناده ضعيف، فيه الحارث بن عبدالله الأعور، قال ابن حجر: كذبه الشعبي في رأيه، ورمي بالرفض، وفي حديثه ضعف. التقریب ص ١٤٦.

وثوبان^(١)، وإبراهيم^(٢)، وابن سيرين^(٣).

واستدل المخالفون بحديث عائشة - رضي الله عنها -:

(وكن نساء يبعثن إلى عائشة بالدرجة فيها الكرسف فيه الصفرة فتقول: لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء تريد بذلك الطهر من الحيضة وبلغ ابنة زيد بن ثابت^(٤) أن نساء يدعون بالمصاييح من جوف الليل ينظرون إلى الطهر فقالت: ما كان النساء يصنعن هذا وعابت عليهن)^(٥).

(١) أخرجه الطبراني في مسند الشاميين ج ٤/ ص ٣٣٥ بسنده عن مكحول قال: " قيل لثوبان المرأة ترى الصفرة بعد الطهر قال: لا بأس لتتوضأ ثم لتصل قيل له: أشيئا قلته أم سمعته؟ قال: بل سمعته من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - "

(٢) أخرجه عبد الرزاق باب ما ترى أيام حيضتها أو بعدها ٣٠٢/١، وابن أبي شيبه باب في المرأة تطهر ثم ترى الصفرة بعد الطهر ٨٩/١.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبه في باب في المرأة تطهر ثم ترى الصفرة بعد الطهر ٨٩/١.

(٤) قال ابن حجر في فتح الباري ج ١/ ص ٤٢٠.

"ابنة زيد بن ثابت كذا وقعت مبهمة هنا وكذا في الموطأ حيث روى هذا الأثر عن عبد الله بن أبي بكر أي ابن محمد بن عمرو بن حزم عن عمته عنها وقد ذكروا لزيد بن ثابت من البنات حسنة وعمرة وأم كلثوم وغيرهن ولم أر لواحدة منهن رواية إلا لأم كلثوم وكانت زوج سالم بن عبد الله بن عمر فكأنها هي المبهمة هنا، وزعم بعض الشراح إنما أم سعد قال: لأن ابن عبد البر ذكرها في الصحابة انتهى وليس في ذكره لها دليل على المدعى لأنه لم يقل أنها صاحبة هذه القصة بل لم يأت لها ذكر عنده ولا عند غيره إلا من طريق عنبة بن عبد الرحمن وقد كذبوه وكان مع ذلك يضطرب فيها فتارة يقول: بنت زيد بن ثابت وتارة يقول: امرأة زيد ولم يذكر أحد من أهل المعرفة بالنسب في أولاد زيد من يقال لها أم سعد وأما عمه عبد الله ابن أبي بكر فقال ابن الخذاء: هي عمرة بنت حزم عمه جد عبد الله بن أبي بكر وقيل لها عمته مجازاً قلت: لكنها صحابية قديمة روى عنها جابر بن عبد الله الصحابي ففي روايتها عن بنت زيد بن ثابت بعد فإن كانت ثابتة فرواية عبد الله عنها منقطعة لأنه لم يدركها ويحتمل أن تكون المرادة عمته الحقيقية وهي أم عمرو أو أم كلثوم والله أعلم."

(٥) أخرجه البخاري تعليقاً في كتاب الحيض /باب إقبال الحيض وإدباره ج ١/ ص ١٢١، ووصله مالك في الموطأ ٥٩/١ كتاب الطهارة (٢) باب طهر الحائض (٢٧) حديث رقم (٩٧) من طريق يحيى بن بكير . ومن طريق مالك أخرجه البيهقي في كتاب الحيض باب الصفرة والكدره في أيام الحيض ج ١/ ص ٣٣٥ . والدرجة بضم الدال وسكون الراء يريد بها خرقة تجمع فيها هذا الكرسف وهو القطن الذي احتشت به . مشارق الأنوار ج ١/ ص ٢٥٦ وهو أشبه بالحفاظة التي تستعملها النساء في عصرنا.

وروى عبد الرزاق^(١) و ابن أبي شيبة عنها مثله^(٢)

ومقتضاه أن الصفرة والكدره داخله في الحيض ولو رأت الجفاف
واغتسلت، بل روي ذلك عن غير واحد من الصحابييات والصحابة والتابعين
منهم أسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنها-^(٣) وعمره^(٤) وعطاء^(٥) ومكحول^(٦)
والزهري^(٧).

وهذا سبب الاختلاف في هذه المسألة، فظاهر حديث أم عطية يخالف
حديث عائشة رضي الله عنهما .

(١) كتاب الطهارة/باب كيف الطهر ٣٠٢/١.

(٢) أخرجه في كتاب الطهارات/باب المرأة تطهر ثم ترى الصفرة والكدره ٨٩/١

(٣) أخرج ابن أبي شيبة في كتاب الطهارات/باب في الطهر ما هو ويم يعرف؟ ٩٠/١، والدارمي في
كتاب الطهارة والصلاة/باب الطهر كيف هو ٢١٤/١، وابن المنذر في الأوسط ٢/٢٣٤ كلهم
من طريق محمد بن إسحاق عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر قالت: "كنا في حجرها
مع بنات ابنتها فكانت إحداها تطهر ثم تصلي ثم تنكس بالصفرة اليسرة فتسألها فتقول: اعتزلن
الصلاة ما رأيتهن ذلك حتى لا ترين إلا البياض خالصاً".

(٤) أخرج ابن أبي شيبة في كتاب الطهارات/باب في الطهر ما هو ويم يعرف؟ ٩٠/١، والدارمي في
كتاب الطهارة والصلاة/باب الطهر كيف هو ٢١٣/١ واللفظ له، عن فاطمة بنت محمد قالت: "أرسلت امرأة من قريش إلى عمرة بكرسفة قطن فيها كالصفرة تسألها إذا لم تر المرأة من الحيضة إلا
هذا أن قد طهرت؟ فقالت: لا حتى ترى البياض خالصاً".

(٥) أخرجه عبد الرزاق باب ما ترى أيام حيضتها أو بعدها ٣٠٢/١، وأخرجه ابن أبي شيبة في كتاب
الطهارات/باب في الطهر ما هو ويم يعرف؟ ٩٠/١، عن ابن جريج قال: "قلت لعطاء: الطهر ما
هو؟ قال: الأبيض الخفوف الذي ليس معه صفرة ولا ماء، الخفوف الأبيض".

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة في كتاب الطهارات/باب في الطهر ما هو ويم يعرف؟ ٩٠/١، عن عبد الأعلى
ابن عبد الأعلى عن برد عن مكحول قال: "لا تغتسل حتى ترى طهراً أبيض كالفضة".

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في كتاب الطهارات/باب في الطهر ما هو ويم يعرف؟ ٩٠/١، عن يونس الأيلي
عن الزهري قال: سأله عما يتبع الحيضة من الصفرة والكدره قال: هو من الحيضة حتى تنقي.

و من رأى الجمع بين الأحاديث قال: إن حديث أم عطية هو بعد انقطاع الدم، وحديث عائشة في أثر انقطاعه، أو إن حديث عائشة هو في أيام الحيض، وحديث أم عطية في غير أيام الحيض^(١).

والذي أراه أن الحائض تكون في حدث متيقن فلا تنتقل منه إلى الطهر إلا بيقين، والصفرة والكدرة ليست يقيناً بالطهر؛ لأن المرأة تراها ثم ترى الدم بعدها أحياناً، مما يدل على عدم براءة الرحم منه؛ لذا كانت عائشة -رضي الله عنها- تنهى عن الاستعجال بالغسل قبل التأكد من الطهر، أما إذا رأت الطهر، وتيقنت منه، ثم اغتسلت، وصلت، فإن عاودها الدمن أو الكدرة، لم تدع الصلاة لذلك؛ لأنه حينها صار حدثاً غير متيقن، فلا تترك الصلاة الواجبة للظن؛ ولهذا قالت أم عطية رضي الله عنها: (كنا لا نعد الصفرة والكدرة بعد الطهر شيئاً). فإذا كان الدم بعد الطهر من الحيض لا يعد حيضاً فلأن لا تعد الكدرة والصفرة بعد الطهر حيضاً من باب أولى على ما روي عن عائشة - رضي الله عنها - : (أن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - قال في المرأة التي ترى ما يريها بعد الطهر: إنما هو عرق أو قال: عروق)^(٢).

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ٥٤/١ وينظر فتح الباري ٤٢٦/١، وعمدة القاري.

(٢) الحديث بهذا اللفظ أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة/ باب من روى أن المستحاضة تغتسل لكل صلاة ٧٨/١، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها/ باب ما جاء في الحائض ترى بعد الطهر الصفرة والكدرة ٢١٢/١. والبيهقي في كتاب الحيض / باب الصفرة والكدرة تراهما بعد الطهر ٣٣٧/١ كلهم من طريق يحيى بن أبي عن أبي سلمة عن أم بكر عن عائشة رضي الله عنها. قال في الزوائد إسناده صحيح ورجاله ثقات. وهو كما قال إلا أن أم بكر قال عنها الحافظ ابن حجر: لا يعرف حالها (التقريب ص ٧٥٥) قال الشوكاني في نيل الأوطار ج ١/ص ٣٤٦ وذكر قول أبي البركات ابن تيمية: "وأم بكر لا يعرف حالها وبقيّة الإسناد ثقات والحديث حسنة المنذري" وهو من الأدلة الدالة على عدم الاعتبار بما ترى المرأة بعد الطهر.

والحديث له أصل في الصحيحين من حديث الزهري عن عروة وعن عمرة عن عائشة -رضي الله عنها-: (أن أم حبيبة استحضت سبع سنين فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فأمرها أن تغتسل فقال: "هذا عرق" فكانت تغتسل لكل صلاة). أخرجه البخاري في الحيض / باب عرق الاستحاضة ٤٢٧/١ ومسلم في كتاب الحيض/ باب غسل المستحاضة ٢٣/٤ وأبو داود في الباب السابق، والنسائي في كتاب

وإلى الجمع ذهب البخاري - رحمه الله - لذا ترجم لحديث أم عطية بقوله: (باب الصفرة والكدر في غير أيام الحيض)، قال ابن حجر: "يشير بذلك إلى الجمع بين حديث عائشة المتقدم في قولها: (حتى ترين القصة البيضاء) وبين حديث أم عطية المذكور في هذا الباب بأن ذلك محمول على ما إذا رأت الصفرة أو الكدر في أيام الحيض، وأما في غيرها فعلى ما قالته أم عطية" (١).

ورجح شيخ الإسلام ابن تيمية مذهب الجمهور، قال: "وهو الصحيح":
أنها إن كانت في العادة مع الدم الأسود والأحمر فهي حيض، وإلا فلا؛ لأن النساء كن يرسلن إلى عائشة بالدرجة فيها الكرسف، فتقول لهن: لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء. وكذلك غيرها، فكن يجعلن ما قبل القصة البيضاء حيضاً. وقالت أم عطية: كنا لا نعد الصفرة والكدر بعد الطهر شيئاً. (٢)

بم تطهر الحائض؟

ورد في بعض روايات حديث أم عطية قولها: (بعد الطهر) وهي زيادة صحيحة كما تقدم في تخريجه.

و اختلف الفقهاء في علامة الطهر، فرأى قوم أن علامة الطهر رؤية القصة البيضاء (٣)، وقال آخرون علامة الطهر الجفاف. قال ابن رشد: "وسبب اختلافهم

الطهارة/ باب الفرق بين دم الحيض والاستحاضة ١/ ١٨٥، والدارمي في كتاب الطهارة/باب في غسل المستحاضة ١/ ١٩٨، وأحمد ٤١/ ٨٤ رقم (٢٤٥٣٨)، وأبو يعلى (٤٤٠٥) والشافعي في الأم باب المستحاضة ١/ ٧٧، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" ١/ ٩٩ وفي "شرح مشكل الآثار" وابن عبد البر في التمهيد ١٦/ ٦٦.

(١) فتح الباري ١/ ٤٢٦.

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٢٠/ ٢٢٦.

(٣) قال ابن الأثير في النهاية في غريب الأثر ج ٤/ ص ٧١: "القصة البيضاء هو أن تخرج القطن أو الخرقه التي تحتشي بها الحائض كأنها قصة بيضاء لا يخالطها صفرة، وقيل: القصة شيء كالخيط الأبيض يخرج بعد انقطاع الدم كله". وقال في مشارق الأنوار ج ٢/ ١٨٨: "القصة البيضاء بفتح القاف كناية عن النقاء، القصة ماء أبيض يخرج آخر الحيض، وعند انقطاعه، كالخيط الأبيض" وقال الحربي: "القصة: القطعة من القطن

اختلافهم أن منهم من راعى العادة، ومنهم من راعى انقطاع الدم فقط، وقد قيل: إن التي عادتھا الجفوف تطهر بالقصة البيضاء، ولا تطهر التي عادتھا القصة البيضاء بالجفوف. وقد قيل بعكس هذا وكله لأصحاب مالك^(١).

واحتج من ذهب إلى أن الطهر لا يثبت حتى ترى الحائض القصة البيضاء بما روي عن عائشة -رضي الله عنها-: (أن النساء كن يبعثن إليها بالدرجة فيها الكرسف فيه الصفرة فتقول: لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء) تريد بذلك الطهر من الحيضة، وبلغ ابنة زيد بن ثابت أن نساء يدعون بالمصاييح من جوف الليل ينظرون إلى الطهر، فقالت: (ما كان النساء يصنعن هذا وعابت عليهن). ومن رأى أن الطهر لا يكون إلا بالبياض^(٢): أسماء بنت أبي بكر، وعمرة، وعطاء، ومكحول، والزهري، وعبد الرحمن بن مهدي^(٣)، وبه قال أبو حنيفة^(٤)، ومالك^(٥)، والشافعي^(٦)، وأحمد^(٧).

لأنها بيضاء، تقول تخرج بيضاء غير متغيرة، ويدل عليه قوله في الحديث الآخر: (حتى ترين القصة بيضاء) وقيل: هو من خروج ما تحتشئ به أبيض كالقصة، وهو الجبر لا تغيير فيه. "وينظر غريب الحديث لابن سلام ٢٧٨/١، وغريب الحديث للخطابي ٣٧٢/١، وغريب الحديث لابن الجوزي ٢٤٨/٢.

(١) بداية المجتهد ٣٩/١.

(٢) انظر ما تقدم ص ٤٣٦.

(٣) ذكره عنه ابن المنذر في الأوسط ٢٣٥/٢، وابن حزم في المحلى ٢٢٩/٢.

(٤) ينظر الأصل لمحمد بن الحسن ٣٣٧/١، والمبسوط للسرخسي ١٩/٢.

(٥) المدونة الكبرى ٥٠/١ إلا أنه قال: "إن كانت ممن ترى القصة البيضاء فحين ترى القصة البيضاء، وإن كانت ممن لا ترى القصة البيضاء فحين ترى الجفوف فتغتسل وتصلي". قال ابن القاسم: "والجفوف عندي أن تدخل الخرقه فتخرجها جافة".

(٦) الأم باب الرد على من قال لا يكون الحيض أقل من ثلاثة أيام ٨٣، ٨٤/١، والمجموع ٣٨٩/٢.

(٧) ينظر المغني ٢٠٢/١.

وممن قال تطهر بالجفاف: ابن حبيب من المالكية، حكى عنه ابن عبد البر قال: "تطهر بالجفوف وإن كانت ممن ترى القصة البيضاء.

قال: والجفوف أبرأ للرحم من القصة البيضاء، فمن كان طهرها القصة البيضاء فرأت الجفوف فقد طهرت. قال: ولا تطهر التي طهرها الجفوف برؤيتها القصة البيضاء حتى ترى الجفوف .

قال: وذلك أن أول الحيض دم ثم صفرة ثم كدرة ثم يكون نقاء كالقصة ثم ينقطع فإذا انقطع قبل هذه المنازل فقد برئت الرحم من الحيض قال: والجفوف أبرأ وأوعب وليس بعد الجفوف انتظار شيء"^(١).

وهذا خلاف الصواب فإن المرأة تحف أحيانا قرب انقطاع الحيض الفرض والفرضين والثلاثة ثم يعاودها الدم والكدر والصفرة وهي ما تزال في مدة الحيض، أما إذا رأت القصة البيضاء فقط طهرت وأصبح الرحم نقياً ومن النادر أن تعاود الحيضة المرأة بعد رؤيتها، والقصة البيضاء معروفة عند النساء وهي الرطوبة السائلة اللزجة عديمة اللون التي تراها المرأة سائر الشهر.

قال ابن حجر: "وفيه أن القصة البيضاء علامة لانتهاى الحيض ويتبين بها ابتداء الطهر، واعترض على من ذهب إلى أنه يعرف بالجفوف بأن القطنة قد تخرج جافة في أثناء الأمر فلا يدل ذلك على انقطاع الحيض، بخلاف القصة وهي ماء أبيض يدفعه الرحم عند انقطاع الحيض.

قال مالك: سألت النساء عنه فإذا هو أمر معلوم عندهن يعرفنه عند الطهر."^(٢).

(١) الاستذكار ج ١/ص ٣٢٥.

(٢) فتح الباري ١/٤٢٠ كتاب الحيض باب إقبال الحيض وإدباره ، وينظر المدونة ١/٥٠، ٥١ .

فجعل الإمام مالك معرفة النساء حداً يرجع إليه، ونحن النساء نعرف ذلك، ولا عبرة بالمعتلة بمرض كالتي ترى الصفرة والخضرة سائر شهرها، ولا المصابة بوسوسة، فإنها تقلق إذا دخل وقت الصلاة وهي جافة خشية أن يكون عليها صلاة، فتبادر بالغسل والصلاة ثم يعاودها الكدرة والصفرة فتحتار، والسبب أنها استعجلت وتطهرت قبل أن تطهر طهراً صحيحاً بيناً، والذي يمكن أن يزيل القلق سؤال المرأة نفسها: هل استيقنت من الطهر؟ فإن كان الجواب: نعم، اغتسلت، وإن كان الجواب: لا. لم يكن لها أن تصلي إذا رأت الكدرة؛ لأنها حينئذ انتقلت من حكم الحيض المستيقن إلى حكم الطهر بغير يقين، فلا بد أن تكون مستيقنة من الطهر حتى تنتقل إلى حاله ولوازمه. والله أعلم.

حكم الرطوبة في غير أيام الحيض:

الرطوبة: هي إفراز طبيعي عديم اللون عادة، ولزج بدرجة خفيفة، ويشبه بياض البيض غير المطبوخ عندما يزداد نشاط غدد الرحم^(١). والكلام على الرطوبة ينقسم قسمين: من حيث الطهارة، ومن حيث نقض الوضوء. ولأهمية هاتين المسألتين للنساء خاصة؛ فإني أفصل في كل منهما.

١- طهارة الرطوبة:

اختلف العلماء في الرطوبة في غير أيام الحيض، فذهب المالكية وأبو إسحاق ابن شاقلا وابن رزين من الحنابلة إلى نجاسة الرطوبة مطلقاً، قالوا: لأنها رطوبة متولدة من الباطن. وذهب محمد بن الحسن وأبو يوسف من الأحناف، والشافعية إلى نجاسة الرطوبة الباطنة، واتفقوا على طهارة الرطوبة الظاهرة. والمشهور من مذهب الإمام أحمد طهارتها دون تفصيل. وزاد الشافعية قسماً ثالثاً وهو الرطوبة المتولدة في الداخل وليست من الرحم، وهي المتكونة في قناة المهبل، وهي عندهم طاهرة على الصحيح، وهذا القسم هو الذي تسأل عنه

(١) دليل المرأة إلى الصحة ص ٢٤٥.

النساء وهو ما نبهته هنا إذ الرطوبة الباطنة التي تخرج مع الولد ليست متكررة ولا تعاني منها النساء.

ولما كانت هذه المسألة مهمة جداً للنساء أردت أن أذكر أقوال الفقهاء بالتفصيل وبالله التوفيق.

القائلون بنجاسة الرطوبة مطلقاً:

قال خليل بن إسحاق المالكي: "والنجس ما استثني وميت غير ما ذكر ولو قملة أو آدمياً....ومني ومذي وودي وقبح وصدید ورطوبة فرج"^(١) وعلق الشراح من المالكية على هذا القول بقول عياض: ماء الفرج ورطوبته عندنا نجسان قالوا: وهو المعتمد من المذهب^(٢).

وقال ابن قدامة من الحنابلة: "وَفِي رُطُوبَةِ فَرْجِ الْمَرْأَةِ اِحْتِمَالَانِ : أَحَدُهُمَا ، أَنَّهُ نَجِسٌ ؛ لِأَنَّهُ فِي الْفَرْجِ لَا يُخْلَقُ مِنْهُ الْوَلَدُ ، أَشَبَّهَ الْمَذْيَ " ^(٣) .

(١) المختصر ص ٧.

(٢) ينظر التاج والأكليل لمختصر خليل / لمحمد خطاب، باب في أحكام النجاسات / فصل تمييز الأعيان الطاهرة عن النجسة، ومواهب الجليل له أيضاً في كتاب الطهارة باب يرفع الحدث / فصل الطاهر أنواع / فرع الصلاة على جلود الميتة، وينظر فصل في التيمم (نسخة هبة الجزيرة)، وشرح مختصر خليل محمد الخرشي في باب الطهارة / فصل بيان الطاهر والنجس (نسخة هبة الجزيرة)، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير لمحمد بن عرفة الدسوقي في باب أحكام الطهارة / فصل بيان الأعيان الطاهرة والنجسة (نسخة هبة الجزيرة) ، وينظر فصل في بيان الحيض والنفاس / مدة الحيض ، وبلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي باب في بيان الطهارة / فصل في الحيض / علامة الطهر (نسخة هبة الجزيرة)، ومنح الجليل شرح مختصر خليل لمحمد بن عابدين في باب يرفع الحدث / فصل في موجبات الغسل (نسخة هبة الجزيرة). وقال في حاشية العدوي ١/ ١٨٦: " خروجها مبتلة من رطوبة الفرج لا يضر " وهو يخالف قول عياض السابق.

(٣) المغني كتاب الصلاة / باب الصلاة بالنجاسة وغير ذلك / مسألة ما خرج من الإنسان أو البهيمة التي لا / فصل رطوبة فرج المرأة.

قال المرداوي في الإنصاف: "الرواية الثانية هي نجسة، اختارها أبو إسحاق ابن شاقلا وجزم به في الإفادات، وقدمه ابن رزين في شرحه" (١).
وأفتى به شيخنا العلامة عبد العزيز بن باز رحمه الله (٢)، وشيخنا الشيخ صالح بن فوزان حفظه الله (٣).

القائلون بنجاسة الرطوبة الباطنة:

ذهب أبو يوسف ومحمد بن الحسن إلى لقول بنجاسة الرطوبة الباطنة، خلافاً لأبي حنيفة، قال أبو بكر الحدادي العبادي: "وأما رطوبة الفرج فهي طاهرة عند أبي حنيفة كسائر رطوبات البدن وعندهما نجسة؛ لأنها متولدة في محل النجاسة" (٤). قال ابن عابدين: "مطلب في رطوبة الفرج (قوله: الفرج) أي الداخل، أما الخارج فرطوبته طاهرة باتفاق بدليل جعلهم غسله سنة في الوضوء، ولو كانت نجسة عندهما لفرض غسله" (٥).

وذهب الشافعية إلى لقول بنجاسة الرطوبة الباطنة باتفاق، قال الهيثمي:
(وَرُطُوبَةُ الْفَرْجِ) أَيِ الْقُبْلِ وَهُوَ مَاءٌ أَيْضُ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْمَذْيِ وَالْعَرَقِ يَخْرُجُ مِنْ بَاطِنِ الْفَرْجِ الَّذِي لَا يَجِبُ غَسْلُهُ بِخِلَافِ مَا يَخْرُجُ مِمَّا يَجِبُ غَسْلُهُ فَإِنَّهُ طَاهِرٌ قَطْعًا وَمِنْ وَرَاءِ بَاطِنِ الْفَرْجِ فَإِنَّهُ نَجِسٌ قَطْعًا كَكُلِّ خَارِجٍ مِنَ الْبَاطِنِ كَالْمَاءِ الْخَارِجِ مَعَ الْوَلَدِ أَوْ قُبَيْلَهُ (٦)

(١) الإنصاف للمرداوي، كتاب الطهارة / باب إزالة النجاسة (نسخة هبة الجزيرة).

(٢) فتاوى اللجنة الدائمة ٢٥٨/٥.

(٣) فتاوى المرأة المسلمة ٢٢٢/١.

(٤) الجوهرة النيرة في كتاب الطهارة / باب الأنجاس (نسخة هبة الجزيرة).

(٥) رد المختار على الدر المختار في كتاب الطهارة / باب سنن الغسل (نسخة هبة الجزيرة).

(٦) تحفة المحتاج في شرح المنهاج / كتاب أحكام الطهارة / باب النجاسة وإزالتها (نسخة هبة الجزيرة).

قال البحرىمي: "وَالْحَاصِلُ أَنَّ رُطُوبَةَ الْفَرْجِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: طَاهِرَةٌ قَطْعًا وَهِيَ مَا تَكُونُ فِي الْمَحَلِّ الَّذِي لَا يَظْهَرُ عِنْدَ جُلُوسِهَا ، وَهُوَ الَّذِي يَجِبُ غَسْلُهُ فِي الْغُسْلِ وَالِاسْتِنْجَاءِ ، وَنَجَسَةٌ قَطْعًا وَهِيَ مَا وَرَاءَ ذَكَرِ الْمُجَامِعِ^(١) ، وَطَاهِرَةٌ عَلَى الْأَصَحِّ وَهِيَ مَا يَصِلُهُ ذَكَرُ الْمُجَامِعِ وَقِيلَ إِنَّهَا نَجَسَةٌ مَغْفُورٌ عَنْهَا"^(٢) واستدلوا "لِلنَّجَاسَةِ أَيْضًا بِحَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّهُ سَأَلَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ : " أَرَأَيْتَ إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَلَمْ يُمْنِ؟ قَالَ عُثْمَانُ : يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ وَيَغْسِلُ ذَكَرَهُ ، قَالَ عُثْمَانُ : سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ^(٣) ، زَادَ الْبُخَارِيُّ فَسَأَلَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَالزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ وَطَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ وَأُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ فَأَمَرُوهُ بِذَلِكَ . وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّهُ قَالَ : " يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَلَمْ يُنْزِلْ؟ قَالَ : يَغْسِلُ مَا مَسَّ الْمَرْأَةَ مِنْهُ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي " رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ^(٤) ، وَهَذَا الْحَدِيثَانِ فِي جَوَازِ الصَّلَاةِ بِالْوَضُوءِ بَلَا غُسْلٍ مَنْسُوخَانِ كَمَا سَبَقَ فِي بَابِ مَا يُوجِبُ الْغُسْلَ . وَأَمَّا الْأَمْرُ بِغَسْلِ الذَّكَرِ وَمَا أَصَابَهُ مِنْهَا فَثَابِتٌ غَيْرُ مَنْسُوخٍ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي الْحُكْمِ بِنَجَاسَةِ رُطُوبَةِ الْفَرْجِ ، وَالْقَائِلُ الْآخَرُ بِحَمْلِهِ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ لَكِنْ مُطْلَقُ الْأَمْرِ لِلْوَجُوبِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ"^(٥)

(١) المقصود بها ما يخرج مع الولد عند الولادة كما في قول الهيتمي المتقدم.

(٢) التجريد لنفع العبيد (حاشية البحرىمي على المنهج) كتاب الطهارة /باب في النجاسة وإزالتها (نسخة هبة الجزيرة).

(٣) البخاري في كتاب الغسل باب يغسل ما يصيب من فرج المرأة ٣٩٦/١ (فتح)،،، ومسلم في كتاب الطهارة باب بيان أن الغسل يجب بالجماع ٣٨/٣.

(٤) البخاري في كتاب الغسل باب يغسل ما يصيب من فرج المرأة ٣٩٦/١ (فتح)،،، ومسلم في كتاب الطهارة باب بيان أن الغسل يجب بالجماع ٣٨/٣.

(٥) المجموع شرح المذهب / للنووي كتاب الطهارة / باب إزالة النجاسة / رطوبة فرج المرأة (نسخة هبة الجزيرة).

وقال في شرح مسلم: "وأجاب القائلون بنجاسة رطوبة فرج المرأة بجوابين أحدهما جواب بعضهم أنه يمتنع استحالة الاحتلام منه - صلى الله عليه وسلم - وكونها من تلاعب الشيطان بل الاحتلام منه جائز - صلى الله عليه وسلم - وليس هو من تلاعب الشيطان بل هو فيض زيادة المنى يخرج في وقت، والثاني أنه يجوز أن يكون ذلك المنى حصل بمقدمات جماع، فسقط منه شيء على الثوب، وأما المتلطف بالرطوبة فلم يكن على الثوب" (١)

القائلون بطهارة الرطوبة:

ذهب إلى القول بطهارة الرطوبة - التي سبق تعريفها - الأحناف، قال أبو بكر الحدادي العبادي: "وأما رطوبة الفرج فهي طاهرة عند أبي حنيفة كسائر رطوبات البدن" (٢)، ورجحه المحققون من الشافعية، قال النووي: "وَقَالَ الْبَغَوِيُّ وَالرَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُمَا : الْأَصَحُّ : الطَّهَارَةُ ، وَقَالَ صَاحِبُ الْحَاوِي فِي بَابِ مَا يُوجِبُ الْغُسْلَ : " نَصَّ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ عَلَى طَهَارَةِ رُطُوبَةِ الْفَرْجِ " وَحُكِيَ التَّنْجِيسُ عَنْ ابْنِ سُرَيْجٍ ، فَحَصَلَ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ مَنْصُوصَانِ لِلشَّافِعِيِّ ، أَحَدُهُمَا مَا نَقَلَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالْآخَرُ نَقَلَهُ صَاحِبُ الْحَاوِي ، وَالْأَصَحُّ طَهَارَتُهُمَا" (٣).

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ج ٣/ص ١٩٨ .

(٢) ينظر حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ١/٦٤، والفتاوى الكبرى/كتاب الطهارة / باب النجاسة.

(٣) المجموع شرح المذهب / للنووي كتاب الطهارة / باب إزالة النجاسة / رطوبة فرج المرأة (نسخة هبة الجزيرة)، وينظر تحفة المحتاج في شرح المنهاج/للهيتمي كتاب أحكام الطهارة/ باب النجاسة وإزالتها (نسخة هبة الجزيرة)، ومعني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج/ للخطيب كتاب الطهارة/ باب النجاسة (نسخة هبة الجزيرة)، وفتوح الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب المعروف بحاشية الجمل/ لسليمان الجمل كتاب الطهارة/ باب أركان التيمم (نسخة هبة الجزيرة)، وتحفة الحبيب على شرح الخطيب/ للبحراني كتاب بيان أحكام الطهارة / فصل فيما يطهر بدناؤه،

وقال: "وقد استدل جماعة من العلماء بهذا الحديث على طهارة رطوبة فرج المرأة، وفيها خلاف مشهور عندنا وعند غيرنا، والأظهر طهارتها. وتعلق المحتجون بهذا الحديث بأن قالوا الاحتلام مستحيل في حق النبي - صلى الله عليه وسلم - لأنه من تلاعب الشيطان بالنائم فلا يكون المني الذي على ثوبه - صلى الله عليه وسلم - إلا من الجماع ويلزم من ذلك مرور المني على موضع أصاب رطوبة الفرج فلو كانت الرطوبة نجسة لتنجس بها المني ولما تركه في ثوبه ولما اكتفى بالفرك" (١).

وهو المشهور من مذهب الإمام أحمد، قال ابن قدامة: "وَالثَّانِي : طَهَارَتُهُ ؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ تَفْرُكُ الْمَنِيِّ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مِنْ جِمَاعٍ ، فَإِنَّهُ مَا احْتَلَمَ نَبِيٌّ قَطُّ ، وَهُوَ يُلَاقِي رُطُوبَةَ الْفَرْجِ ، وَلَآئِنَّا لَوُ حَكَمْنَا بِنَجَاسَةِ فَرْجِ الْمَرْأَةِ ، لَحَكَمْنَا بِنَجَاسَةِ مَنِئِهَا ؛ لِأَنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ فَرْجِهَا ،

وفصل في موجب الغسل (نسخة هبة الجزيرة) ، وأسنى المطالب / باب الطهارة / فصل في بيان النجاسة والماء النجس (نسخة هبة الجزيرة) ، الغرر البهية في شرح البهجة الوردية / لذكرها الأنصاري باب الطهارة فصل في بيان النجاسات وإزالتها (نسخة هبة الجزيرة) ، ، حاشيتنا قلوبوي وعميرة كتاب الطهارة باب النجاسة (نسخة هبة الجزيرة) ، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج / للرملي كتاب الطهارة / أنواع النجاسات (نسخة هبة الجزيرة) ، وإعانة الطالبين ١ / ٨٦ ونقل قول الإمام أحمد: " سألت الشافعي عن القصة البيضاء فقال هو شيء يتبع دم الحيض فإذا رآته فهو طاهر " ، وينظر الإقناع للشرييني ٣ / ١ ، والمنهج القويم ٩٩ / ١ ، وغاية البيان شرح زيد بن رسلان ٣١ / ١ ، منهاج الطالبين ٦ / ١ نهاية الزين ٤٠ / ١ .

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ج٣ / ص ١٩٨ والمقصود بالحديث حديث عبد الله بن شهاب قال : (كنت نازلاً عند عائشة - رضي الله عنها - فاحتلمت في ثوبي فغسلتهما في الماء فرأيتني جارية لعائشة فأخبرتها فبعثت إلي عائشة فقالت: ما حملك على ما صنعت بثوبك قال: قلت: رأيت ما يرى النائم في منامه قالت: هل رأيت فيهما شيئاً ؟ قلت: لا قالت: فلو رأيت شيئاً غسلته لقد رأيتني وإني لأحكه من ثوب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يابسا بظفري " .

فَيَتَنَجَّسُ بِرُطُوبَتِهِ. وَقَالَ الْقَاضِي: مَا أَصَابَ مِنْهُ فِي حَالِ الْجَمَاعِ فَهُوَ نَجِسٌ؛
لَأَنَّهُ لَا يَسْلُمُ مِنَ الْمَذْيِ، وَهُوَ نَجِسٌ. وَلَا يَصِحُّ التَّغْلِيلُ، فَإِنَّ الشَّهْوَةَ إِذَا
اشْتَدَّتْ خَرَجَ الْمَنِيُّ دُونَ الْمَذْيِ، كَحَالِ الْإِخْتِلَامِ^(١).

وذهب لطهارة الرطوبة ابن حزم^(٢)، ورجحه شيخنا محمد بن عثيمين
- رحمه الله -^(٣) وشيخنا محمد ناصر الدين الألباني^(٤).

والذي يترجح عندي بعد عرض مذاهب الفقهاء وأدلتهم أن الرطوبة التي
تكون مع الجماع نجسة؛ لأنها مذي جاء النص على نجاسته، كما مضى من
حديث عثمان وأبي بن كعب - رضي الله عنهما -، أما ما لا يكون بشهوة، فهو
طاهر؛ لما ذكره؛ ولأن الله - تعالى - سَمَّى الحيض أذى وحرم إتيان الحائض، لما
يلازمها من الأذى وهو الدم النجس فلو كانت الرطوبة نجسة أيضاً لما زال عنها
الأذى ولما سميت طاهرة، والله تعالى سماها طاهرة حيث قال سبحانه:

(١) المغني كتاب الصلاة / باب الصلاة بالنجاسة وغير ذلك / مسألة ما خرج من الإنسان أو البهيمة
التي لا / فصل رطوبة فرج المرأة (نسخة هبة الجزيرة) ، وينظر الشرح الكبير ١٥٣/١، والمقنع
١/٨٤، ٨٥/١، وكشاف القناع على متن الإقناع للبهوتي كتاب الطهارة/ باب النجاسة الحكمية
فصل لا يعفى عن يسير نجاسة ولو لم يدركها البصر (نسخة هبة الجزيرة) ، ومطالب أولي النهى
في شرح غاية المنتهى للرحيبياني كتاب الطهارة/ باب إزالة النجاسة الحكمية (نسخة هبة
الجزيرة)، والفروع لابن مفلح كتاب الطهارة/ باب التيمم/ فصل إذا تيمم لحدث (نسخة هبة
الجزيرة)، ودقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات للبهوتي كتاب
الطهارة/ باب لإزالة النجاسة الحكمية/ فصل في النجاسات وما يعفى عنه (نسخة هبة
الجزيرة)، والكافي ١/٨٧.

(٢) المحلى ١٨٣/١ مسألة ١٣٩.

(٣) فتاوى المرأة المسلمة ١/٢٢٤، و دروس وفتاوى الحرم المكي ٣/٢٣٠، الفتاوى الجامعة للمرأة
المسلمة ١/١٦٢.

(٤) أخذته عنه مشافهة بالهاتف عام ١٤٠٧هـ .

﴿وَسْتَلَوْا نَكَاحَ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾^(١).

٢- هل تنقض الرطوبة الوضوء:

اختلف الفقهاء في الرطوبة هل تنقض الوضوء أم لا؟
فذهب ابن حزم إلى أن الرطوبة لا تنقض الوضوء قال: "لا ينقض الوضوء شيء غير ما ذكرنا، لا رعاف ولا دم سائل..... ولا شيء يخرج من فرج المرأة من قصة بيضاء أو صفرة أو كدرة أو كغسالة اللحم...."، وهو مذهب الشافعية في الرطوبة الظاهرة دون الباطنة، قال في تحفة المحتاج في شرح المنهاج في بيان أسباب الحدث الأصغر: "أو خرجت رطوبة فرجها إذا كانت من وراء ما يجب غسله يقيناً وإلا فلا"^(٢) أي فلا تنقض وأشار إلى عدم نقضها للوضوء أيضاً إذا قلنا يعفى عنها^(٣).

لم أجد في كتب الأحناف^(٤) من اعتبر الرطوبة التي قالوا بطهارتها ناقضا، بل الناقض عندهم خروج النجاسة من المخرج، وليس خروج الطاهر، ودليل ذلك قول ابن الهمام في نواقض الوضوء: "فَإِنْ قِيلَ: الْكَلْبَةُ (يعني تعميم خروج النجاسة من المخرج) مُتَقَضَّةٌ بِالرَّيْحِ الْخَارِجِ مِنَ الذَّكَرِ وَالْقُبْلِ فَإِنَّ الْوُضُوءَ لَا يَنْتَقِضُ بِهِ فِي أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ: أَجِيبَ بِأَنَّهُ مَخْصُوصٌ مِنَ الْعُمُومِ؛ لِأَنَّ الرَّيْحَ لَا

(١) سورة البقرة آية ٢٢٢.

(٢) كتاب الطهارة/ باب أسباب الحدث (موسوعة جامع الفقه الإسلامي).

(٣) كتاب الطهارة/ باب التيمم /فصل في أركان التيمم (موسوعة جامع الفقه الإسلامي).

(٤) تم البحث عن طريق موسوعة جامع الفقه الإسلامي و تشمل ١١ مصنفاً في فقه الأحناف وموسوعة هبة الجزيرة و تشمل ١٦ مصنفاً في فقه الأحناف.

تَنْبَعُ مِنَ الذَّكَرِ ، وَإِنَّمَا هُوَ اخْتِلَاجٌ . وَالْقُبْلُ مَحَلُّ الْوُطْءِ لَيْسَ فِيهِ نَجَاسَةٌ
تُنَجِّسُ الرِّيحَ بِالْمُرُورِ عَلَيْهَا وَهُوَ فِي نَفْسِهِ طَاهِرٌ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ عَلَى مَا
سَيَجِيءُ. وَوَجْهُ الاسْتِدْلَالِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: " أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ "^(١)
- وَالْغَائِطُ : هُوَ الْمَكَانُ الْمُطْمَئِنُّ مِنَ الْأَرْضِ يَنْتَهِي إِلَيْهِ الْإِنْسَانُ عِنْدَ إِرَادَةِ
قَضَاءِ الْحَاجَةِ تَسْتُرًا - أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَتَّبَ وَجُوبَ التَّيَمُّمِ عَلَى الْمَجِيءِ مِنْ
الْغَائِطِ حَالَ عَدَمِ الْمَاءِ، وَهُوَ لَا زِمَ لِخُرُوجِ النَّجَسِ. فَكَانَ كِتَابَةً عَنِ الْحَدَّثِ
لِكَوْنِهِ ذَكَرَ اللَّازِمِ، وَأَرَادَ الْمَلْزُومَ، وَالتَّرْتِيبُ يَدُلُّ عَلَى الْعِلِّيَّةِ، وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي
التَّيَمُّمِ ثَبَتَ فِي الْوُضُوءِ لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ الْبَدَلَ لَا يُخَالِفُ الْأَصْلَ فِي السَّبَبِ "^(٢).

قال ابن نجيم: "وَلَا يَرُدُّ عَلَى الْمُصَنِّفِ الرِّيحُ الْخَارِجَةُ مِنَ الذَّكَرِ وَفَرْجِ
الْمَرْأَةِ، فَإِنَّهَا لَا تَنْقُضُ الْوُضُوءَ عَلَى الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّ الْخَارِجَ مِنْهُمَا اخْتِلَاجٌ،
وَلَيْسَ بِرِيحٍ خَارِجَةٍ، وَلَوْ سُلِّمَ فَلَيْسَتْ بِمُنْبَعَثَةٍ عَنْ مَحَلِّ النَّجَاسَةِ وَالرِّيحُ لَا
يَنْقُضُ إِلَّا لِذَلِكَ لَا؛ لِأَنَّ عَيْنَهَا نَجِيسَةٌ؛ لِأَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ عَيْنَهَا طَاهِرَةٌ "^(٣).

أما المالكية فاعتبروا نقض الوضوء بالحدث وهو الخارج المعتاد في الصحة
قال خليل: "نقض الوضوء بالحدث، وهو الخارج المعتاد في الصحة لا حصي و
دود ولو ببيلة، وبسلس فارق أكثر، كسلس مذي قدر على رفعه "^(٣) قال
الخرشي: " وَأَخْرَجَ بِقَوْلِهِ: الْمُعْتَادُ مِنْ بَوْلٍ وَوَدْيٍ وَرِيحٍ مَا لَيْسَ مُعْتَادًا

(١) فتح القدير كتاب الطهارات/ فصل في نواقض الوضوء (جامع الفقه الإسلامي).

(٢) البحر الرائق شرح كتر الدقائق كتاب الطهارة/ أحكام الوضوء/ نواقض الوضوء، وينظر

المبسوط ١/٨٢، (جامع الفقه الإسلامي) ورد المختار على الدر المختار كتاب الطهارة/ سنن

الوضوء (جامع الفقه الإسلامي).

(٣) مختصر خليل ص ١٣.

فلعل من رأى أن الرطوبة عندهم من النواقض أخذ ذلك من إيجابهم
الوضوء من كل خارج من السبيل طاهراً كان أم نجساً وقد بحثت في كتبهم فلم
أجد أحداً نص على أن الرطوبة من النواقض صراحة^(١).

وذهب داود وابن حزم من الظاهرية إلى أن الرطوبة لا تنقض الوضوء ورد
قول من قال بأنها ناقضة بأنه لم يرد بذلك نص فقال: "بُرْهَانُ إِسْقَاطِنَا الْوُضُوءَ
مِنْ كُلِّ مَا ذَكَّرْنَا ، هُوَ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ قُرْآنٌ وَلَا سُنَّةٌ وَلَا إِجْمَاعٌ بِإِجَابِ الْوُضُوءِ فِي
شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، وَلَا شَرَعَ اللَّهُ - تَعَالَى - عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ إِلَّا مِنْ
أَحَدِ هَذِهِ الْوُجُوهِ ، وَمَا عَدَاهَا قَبَاطِلٌ ، وَلَا شَرَعَ إِلَّا مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ - تَبَارَكَ
وَتَعَالَى - وَأَتَانَا بِهِ رَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" ^(٢) والمتأمل لرد ابن حزم يدرك
أنه لم يرد على الحنفية والشافعية، لذكرهم الرطوبة من النواقض، ولكن
لذكرهم انتقاض الوضوء من الخارج من السبيل سوى ما جاء به النص، قال ابن
حزم: "وأما الشافعي فإنه جعل العلة في نقض الوضوء للمخرج، وجعله أبو
حنيفة للخارج وعظم تناقضه في ذلك كما ذكرنا، وتعليل كلا الرجلين مضاد
لتعليل الآخر ومعارض له..." ^(٣)

وبعد هذا البحث في أقوال الفقهاء يترجح لدي أن الرطوبة لا تنقض
الوضوء لأمرين:

أولاً: أنه لم يرد فيها نص واحد لا صحيح ولا حسن بل ولا ضعيف ، ولا
قول صحابي، ولم يُلزم أحداً من النساء بالوضوء لكل صلاة كحال المستحاضة
أحد من العلماء.

(١) بحثت في جميع كتب الفقه المذهبي والمقارن والفتاوى في جميع مظان هذه المسألة حسب جامع
الفقه الإسلامي وهو يشتمل على أمهات الكتب وأشهرها .

(٢) ينظر المحلى ٢٥٥/١ - ٢٥٧.

(٣) المحلى ٢٦٠/١.

ولو علمت النساء في عهد رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أنه يلزمهن الوضوء لكل صلاة بسبب الرطوبة؛ لما كان لسؤالهن عن الاستحاضة معنى، فإنهن لم يسألن عن الاستحاضة إلا لأنهن لم يكنَّ يرين الرطوبة شيئاً، ولم يكن يتوضأن منها لكل صلاة.

والذي يفهم من ترك العلماء لذكر الرطوبة من نواقض الوضوء، أنهم لا يرونها ناقضاً، وليس العكس، فلو كانوا يرونها ناقضاً لذكروها من النواقض، ولو كان العلم بها مشتهراً، كما صنعوا في البول والغائط وغيرهما ولذا فإن ابن المنذر لم يذكر الرطوبة في النواقض المتفق عليها ولا المختلف فيها ^(١) وليس صحيحاً أن الفقهاء إنما قعدوا القواعد ومناط الأحكام دون سائر المسائل، لأن ذلك كان من فقهاء الأمة الأوائل أما من جاء بعدهم فقد ذكروا من المسائل مالا يحدث إلا نادراً، بل ربما ذكروا منها مالا يتصور حدوثه، ومن يقرأ كتب فروع المذاهب خاصة الأحناف يدرك ذلك. ^(٢)

ثانياً: أن نساء الصحابة كسائر النساء في الفطرة والخلقة، وليس كما يظن أن الرطوبة شيء حادث في هذا الزمان، أو أنه يصيب نسبة من النساء، ولا يصيب الجميع، بل هو شيء لازم لصحة المرأة ولسلامة رحمها، كحال الدمع في العين والمخاط في الأنف واللعباب في الفم، ولو قيل: إن هذه الأمور حادثة، وليس منها شيء فيما سبق لم يوافق على ذلك أحد. والنساء أعرف بهذا، غير أن نسبة الرطوبة تتفاوت في كميتها تبعاً للطبيعة كالعرق والدمع، فبعض الناس

(١) بنظر كتاب الأوسط المجلد الأول .

(٢) على سبيل المثال قال ابن نجيم في البحر الرائق شرح كتر الدقائق: وكذا الذباب إذا طار ودخل في الدبر وخرج من غير بلة لا ينقض: " بنظر كتاب الطهارة، أحكام الوضوء، نواقض الوضوء".

يعرق كثيراً وآخر يعرق قليلاً وليس من أحد لا يعرق ألبتة، ولو كان ذلك لصار مرضاً.

ولو افترض أن هذه الرطوبة لا تصيب كل امرأة بل تصيب نسبة منهن، فما مقدار هذه النسبة؟ أهى أقل من المستحاضات! فما بال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يبين أحكامها؛ حتى جعل المحدثون والفقهاء للمستحاضة كتباً وأبواباً في مصنفاتهم، وهن أربع عشرة امرأة كما عدهن ابن حجر — رحمه الله — . فلا يصح أن يقال: إن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ترك بيان هذا الأمر؛ لأنه لا يصيب كل امرأة، والأحكام تنزل في الواحد والاثنين، والحادثة وإن خصت فحكمها عام.

ثالثاً: كانت الصحابيات يصلين مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وربما كنَّ صفّاً أو أكثر، وربما صلّى بالأعراف أو الأنفال أو الصافات أو المؤمنون، ويطيل الركوع والسجود، ولم يُروَ أن بعضهن انفتلت عن الصلاة وذهبت لتعيد وضوءها، فالأيام كثيرة، والفروض أكثر، وحرصهن على الصلاة خلف رسول الله — صلى الله عليه وسلم — مستمر فلا بد أن تنزل هذه الرطوبة من واحدة أو أكثر أثناء الصلاة كما يصيبنا نحن في صلاة التراويح أو غيرها، ولم يستفسرن عن هذا ولو كان الوضوء واجباً وقد تركن السؤال ظناً منهن بالطهارة فمستحيل أن لا يتزل الوحي في شأنهن.

رابعاً: أن تكليف المرأة بالوضوء لكل صلاة؛ لأجل الرطوبة إن كانت مستمرة، أو إعادتها للوضوء إذا كانت متقطعة شاق، وأي مشقة، وهو أكثر مشقة من الاحتراز من سؤر الهرة الطوافة بالبيوت؛ حتى جعل سورها طاهراً، وهي من السباع، ورسول الله — صلى الله عليه وسلم — يعلل طهارة الهرة

عشقة الاحتراز حيث يقول: "إنها ليست بنجس إنها من الطوافين عليكم والطوافات" (١).

خامساً: أن الله - تعالى - سَمَّى الحيض أذى وما سواه فهو طهر فقال:
﴿ وَتَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَأَعْرِضُوا لِلنِّسَاءِ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ (٢).

فما كان طاهراً فكيف يُنجَس ، وما كان طهراً فكيف يوجب وضوءاً؟
فإن قيل: هذا المني طاهر ويوجب غسلًا؟

(١) ذكر ذلك ابن تيمية في "مجموع الفتاوى" ٥٩٩/٢١ ، والحديث أخرجه الترمذي في كتاب الطهارة / باب ما جاء في سؤر المرة ١ / ١٥٣ ، ١٥٤ ، وأبو داود في كتاب الطهارة / باب سؤر المرة ١٩ / ١ من طريق عبد الله ابن مسلمة ، والنسائي في الطهارة / باب سؤر المرة ٥٥ / ١ من طريق قتيبة ، وابن ماجه في الطهارة / باب الوضوء بسؤر المرة ١٣١ / ١ من طريق زيد بن الحباب ، والدارمي في كتاب الطهارة / باب المرة إذا ولغت في الإناء ١٨٧ / ١ من طريق الحكم بن المبارك ، وأحمد ٣٠٣ / ٥ من طريق إسحاق بن عيسى ٣٠٩ من طريق خالد الخياط ، والحاكم في الطهارة / باب سؤر المرة ١٦٠ / ١ من طريق زيد ، وابن خزيمة في الطهارة / باب الرخصة في الوضوء بسؤر المرة ٢٩٤ / ٢ من طريق ابن وهب ، وابن حبان في الطهارة / باب ذكر الخير الدال على أن آسار السباع كلها طاهرة ٢٩٤ / ٢ من طريق القعنبي ، والدارقطني في كتاب الطهارة باب سؤر المرة ٧٠ / ١ من طريق إسحاق بن عيسى ، والبيهقي في الطهارة باب سؤر المرة ٢٤٥ / ١ من طريق زيد ، والشافعي في الوضوء باب ماخرج من كتاب الوضوء ص ٩ ، وعبد الرزاق في كتاب الطهارة باب سؤر المرة ١٠٠ / ١ ، وابن أبي شيبة في الطهارة / باب من رخص في الوضوء بسؤر المرة ٥٣ / ١ من طريق زيد كلهم رووه عن مالك به ومالك أخرجه في الموطأ كتاب الطهارة / باب الطهور للوضوء ٣٥ / ١ وإسناده صحيح ، صححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والذهبي والعقيلي والبيهقي والنووي .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٢ .

رد بأن خروج المني ليس هو سبب الغسل بل السبب في ذلك الشهوة البالغة المنتهى، ألا ترى أنه إذا ضعفت الشهوة لم توجب غسلاً وأوجبت وضوءاً بتزول المذي، ثم ألا ترى أن الإيلاج يوجب غسلاً ولا إنزال، فليست العبرة بتزول المني. ثم ألا ترى أن المرأة إذا رأت ما يرى الرجل ولم تر ماء لم يلزمها غسل فلا بد من توفر الأمرين لقوله — صلى الله عليه وسلم —: (نعم إذا رأت الماء) كما أخرج ذلك البخاري في كتاب الغسل/ باب إذا احتلمت المرأة عن أم سلمة -رضي الله عنها- قال: (جاءت أم سليم امرأة طلحة إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقالت: يا رسول الله، إن الله لا يستحيي من الحق، هل على المرأة غسل إذا هي احتلمت؟ فقال: نعم إذا رأت الماء).

سادساً: حديث أم عطية هذا (كنا لا نعد الكدرة والصفرة شيئاً) يشهد لهذا المعنى فإذا كن لا يعددن الصفرة والكدرة شيئاً فلا ن لا يعددن الرطوبة شيئاً من باب أولى.

وقولها: لا نعد الكدرة والصفرة شيئاً من الحيض، ولا تعد الصفرة والكدرة موجبة لشئ من غسل أو وضوء ولو كانت توجب وضوءاً لبيئت ذلك. سابعاً: أن جعل الرطوبة من نواقض الوضوء مع خلوه من الدليل يخرج النساء ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(١)، ومن تأخذ بهذه الفتوى وتلتزم بالوضوء من الرطوبة، لو تمكنت من العمل بمقتضاها في بيتها وعملها، فإنها لا تتمكن منها في العمرة والحج ولا سيما المواسم والزحام، فهل ستعمل به تارة وتتركه أخرى؟ وهل يصح أن يكون ذلك حدثاً أحياناً ولا يكون حدثاً أحياناً

(١) الحج ٧٨.

أخرى، ثم إن كثيرات ممن عملن بهذه الفتوى وألزمّن أنفسهن بها أصابهن الوسواس الكثير، فصار شغلها الشاغل ، هل نزل منها رطوبة أم لا؟ ثم إذا توضأت وصلّت ووجدت شيئاً من ذلك ولم يكن مستمراً اضطرت لقطع صلاتها وإعادة الوضوء على الفتوى بأنه إذا كان متقطعاً لزمها إعادة الوضوء.

وهذا عسير جداً، ولا طاقة للمرأة به، والله تعالى لم يكلف عباده إلا بما يطيقون.

ثامناً: أن الأصل في النواقض الدليل الشرعي من كتاب الله أو سنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لقوله - صلى الله عليه وسلم -: (لا وضوء إلا من حدث. قيل: وما الحدث؟ قال : صوت أو ريح^(١)).^(٢) ولأجل عدم وجود

(١) وليس معنى ذلك أن لا يجب الوضوء إلا من ذلك؛ لأنه لم يقله -صلى الله عليه وسلم- ابتداء بل قاله جواباً لسؤال، وجاء ذكر النواقض الأخرى في أدلة أخرى في الكتاب والسنة ليس شيء منها يدل على أن الرطوبة تنقض الوضوء قال ابن خزيمة في صحيحه ج ١/ص ١٨: "باب ذكر الخبر المتقضى للفظ المختصرة التي ذكرتها والدليل على أن النبي - صلى الله عليه وسلم - إنما أعلم أن لا وضوء إلا من صوت أو ريح عند مسألة سئل عنها في الرجل يخيل إليه أنه قد خرجت منه ريح فيشك في خروج الريح، وكانت هذه المقالة عنه - صلى الله عليه وسلم - لا وضوء إلا من صوت أو ريح، جواباً عما عنه سئل فقط ، لا ابتداء كلام مسقطاً بهذه المسألة إيجاب الوضوء من غير الريح التي لها صوت أو رائحة، إذ لو كان هذا القول منه - صلى الله عليه وسلم - ابتداء من غير أن تقدمته مسألة، كانت هذه المقالة تنفي إيجاب الوضوء من البول والنوم والمذي، إذ قد يكون البول لاصوت له ولا ريح، وكذلك النوم والمذي لاصوت لهما ولا ريح وكذلك الودي.

(٢) الحديث أخرجه ابن خزيمة في صحيحه كتاب الوضوء / باب ذكر خير روي مختصراً ١٨/١٠٠، والترمذي في أبواب الطهارة / باب ما جاء في الوضوء من الريح ١٠٩/١، وابن ماجه كتاب الطهارة/ باب لا وضوء إلا من حدث ١٧١/١، وأحمد ٤٧١/٢، والبيهقي كتاب الطهارة/ باب الوضوء من الريح يخرج من أحد السبيلين ١١٧/١، والطبراني في الأوسط ٨٦/٧، وتمام الرازي في

الدليل على انتقاض الوضوء بالرطوبة رجح العلامة فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - عن القول بانتقاض الوضوء بالرطوبة وكتب لي على بحث بعثت به إليه: (راجعته فرأيت أقوى دليل على أن الرطوبة لا ينتقض بها الوضوء أن الأصل عدم النقض إلا بدليل)^(١).

وبه احتج الشافعي - رحمه الله - كما نقله عنه السرخسي قال: "وهذا إشارة إلى موضع الحدث لا عينه فدل أن الحدث ما يكون من السبيل المعتاد، والمعنى فيه أن قليل الخارج من غير السبيل ليس بحدث بالاتفاق، وما يكون حدثاً، فالقليل منه والكثير سواء كالخارج من السبيل، والدليل عليه الريح إذا خرج من الجرح لم يكن حدثاً بخلاف ما إذا خرج من السبيل، وهذا لأن الشرع أقام المخرج مقام الخارج في ثبوت حكم الحدث فما لا يخرج منه إلا النجاسة جعل

الفوائد ٢ / ١٨٧ بأسانيد من طريق شعبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً إلا أن الطبراني رواه من طريق شعبة عن إدريس الكوفي عن سهيل به والحديث أصله في الصحيحين فعند البخاري في كتاب الوضوء/ باب لا تقبل صلاة بغير طهور. حديث رقم (١٣٥) ينظر الفتح ١ / ٢٣٤. وفي الخليل / باب في الصلاة حديث رقم (٦٩٥٤) الفتح ١٢ / ٣٢٩، وعند مسلم من حديث جرير عن سهيل عن أبي هريرة بلفظ: (إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشكل عليه أخرج منه شيء أم لا فلا يخرجن من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً) في كتاب الطهارة/ باب وجوب الطهارة للصلاة نووي ٤ / ٥١ ، حديث رقم ٢.

قال ابن حجر: "وقال البيهقي: هذا حديث ثابت قد اتفق الشيخان على إخراج معناه من حديث عبد الله بن زيد، وقال بن أبي حاتم: سمعت أبي وذكر حديث شعبة عن سهل عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: لا وضوء إلا من صوت أو ريح. فقال أبي: هذا وهم. اختصر شعبة متن الحديث فقال: لا وضوء إلا من صوت أو ريح. ورواه أصحاب سهيل بلفظ: إذا كان أحدكم في الصلاة فوجد ريحاً من نفسه فلا يخرج حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً." تلخيص الحبير ج ١ / ص ١١٧

(١) نشر البحث بتعليق الشيخ بخط يده وهو -رحمة الله عليه- آية في الاجتهاد والفقہ تعلمنا منه وانتفعت به الأمة نفعاً عظيماً حشرنا الله به مع الصديقين .

الخارج منه حدثاً ونجساً، وما يختلف الخارج منه لم يكن حدثاً وإن خرج منه ما هو بنجس، تيسيراً للأمور^(١).

* * *

(١) ينظر "المبسوط" للسرخسي ٧٦/١ ، وهذا القول جيد في هذه المسألة، وعليه فمخرج الرطوبة وهو المتصل بالرحم ليس مخرجاً للنجاسة ولا سبيلاً له، بل الخارج منه يختلف، فالمني طاهر والحبيض نجس، والفم يختلف الخارج منه فالريق طاهر والقيء نجس. والله أعلم.

خاتمة :

وبعد، فإن هذا الحديث صحيح ثابت و الزيادة (بعد الطهر) صحيحة أيضاً، وهو عمدة في كثير من المسائل الفقهية المتعلقة بالحيض والاستحاضة، وكثير من أهل العلم يحتجون به على أن الصفرة والكدرة ليست من الحيض إذا رأت المرأة الطهر، وهو دليل على أن الرطوبة ليست نجسة، فإذا كانت الصفرة ليست بشيء ، فالرطوبة ليست بشيء من باب أولى، فالنساء لم يسألن عنها مثلما سألن عن الصفرة والكدرة، كما يدل هذا الحديث على اعتماد أهل العلم فيما يخص المرأة على إيضاح النساء وفتواهن كما قال مالك : " سألت النساء عنه فإذا هو أمر معلوم عندهن يعرفنه عند الطهر "

وبعد البحث في شروح هذا الحديث وفقهه في كتب الفقه أثبت ما توصلت إليه سائلة المولى - سبحانه - أن يجعله نافعا لمن قرأه ومن كتبه.
والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

* * *

قائمة المراجع :

- ١- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان/ للأمير علاء الدين بن بلبان الفارسي / دار الكتب العلمية بيروت ط الأولى ١٤٠٧.
- ٢- أحكام القرآن/ لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص / دار الكتاب العربي ، بيروت / ط الأولى.
- ٣- أحكام النساء / لمصطفى العدوي/ دار السنة ط ١/ ١٤١٣هـ .
- ٤- الاستذكار / أبو عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر النمري القرطبي / دار الكتب العلمية ، بيروت / ط الأولى ٢٠٠٠ م .
- ٥- أسنى المطالب شرح روضة الطالب/ عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي/ دار الكتاب الإسلامي .
- ٦- الأصل / لأبي عبدالله محمد بن الحسن الشيباني / إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ، باكستان.
- ٧- إعانة الطالبين/ لأبي بكر ابن السيد محمد شطا الدمياطي/ دار الفكر، بيروت.
- ٨- الإقناع للشرييني/ محمد الشرييني الخطيب / دار الفكر، بيروت.
- ٩- الأم / للإمام أبي عبدالله محمد بن أدريس الشافعي / دار الفكر.
- ١٠- الإنصاف / لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان بن أحمد المرداوي / توزيع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية.
- ١١- الأوسط / لأبي بكر محمد بن المنذر/ تحقيق حنيف / دار طيبة ط الأولى ١٤٠٥هـ .
- ١٢- البحر الرائق شرح كثر الدقائق/لزين الدين بن ابراهيم ابن النجيم/ دار الكتاب الإسلامي.
- ١٣- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع/ أبو بكر مسعود بن أحمد الكاساني / دار الكتب العلمية.

- ١٤- بداية المجتهد ونهاية المقتصد / محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي / دار المعرفة.
- ١٥- التاج والإكليل لمختصر خليل / محمد بن محمد بن عبدالرحمن الخطاب / دار الفكر.
- ١٦- التجريد لنفع العبيد (حاشية البجيرمي على المنهج) .
- ١٧- تحفة الحبيب على شرح الخطيب / سليمان بن محمد البجيرمي / دار الفكر.
- ١٨- تحفة المحتاج في شرح المنهاج/ أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي
- ١٩- تقريب التهذيب / أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي / دار الرشيد ، سوريا / ١٤٠٦ - ١٩٨٦ / ط الأولى.
- ٢٠- التمهيد /لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر / وزارة عموم الأوقاف ، المغرب.
- ٢١- قهذيب التهذيب / أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي/ دار الفكر / ١٤٠٤ - ١٩٨٤ / ط الأولى.
- ٢٢- قهذيب الكمال / يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزني / مؤسسة الرسالة، بيروت/ ١٤٠٠ - ١٩٨٠ / ط الأولى.
- ٢٣- الجمل على شرح المنهج / لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري / دار إحياء التراث العربي.
- ٢٤- الجوهرة النيرة / أبو بكر محمد بن علي الحدادي العبادي/ المطبعة الخيرية.
- ٢٥- حاشية البجيرمي على الخطيب / سليمان بن محمد البجيرمي / دار الفكر.
- ٢٦- حاشية البجيرمي على المنهج المسمى التجريد لنفع العبيد / ط الأخيرة ، البابي الحلبي.
- ٢٧- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير/ محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي / دار إحياء الكتب العربية.
- ٢٨- حاشية الصاوي على الشرح الصغير / لأبي العباس أحمد الصاوي / دار المعارف .

- ٢٩- حاشية الطحاوي على مراقي الفلاح / أحمد بن إسماعيل الطحاوي الحنفي /
المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر/١٣١٨هـ/ ط ٣.
- ٣٠- حاشية العدوي/ علي الصعدي العدوي المالكي / دار الفكر ، بيروت /١٤١٢هـ.
- ٣١- حاشيتا قليوبي وعميرة/لأحمد سلامة القليوبي وأحمد البرلسي عميرة / دار إحياء
الكتب العربية .
- ٣٢- دروس وفتاوى الحرم المكي.
- ٣٣- دقائق أولي النهى لشرح المنتهى / منصور بن يوسف البهوتي.
- ٣٤- دليل المرأة إلى الصحة / ماكسين ديفيز / ترجمة د. محمد نظيف
- ٣٥- الذخيرة/ للقرافي
- ٣٦- رد المختار على الدر المختار/ محمد أمين بن عمر بن عابدين/ دار الكتب العلمية.
- ٣٧- روضة الطالبين/ للنووي / المكتب الإسلامي ، بيروت.
- ٣٨- سنن ابن ماجه / محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني/ دار الفكر، بيروت .
- ٣٩- سنن أبي داود / سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي / دار الفكر.
- ٤٠- سنن الترمذي/ لمحمد بن عيسى سورة الترمذي/ الباي الحلبي ط الثاني .
- ٤١- سنن الدارقطني / علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي / دار المعرفة ،
بيروت / ١٣٨٦ - ١٩٦٦ .
- ٤٢- سنن الدارمي / عبدالله بن عبدالرحمن أبو محمد الدارمي / دار الكتاب العربي،
بيروت / ط الأولى.
- ٤٣- السنن الكبرى/لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي/ دار المعرفة بيروت
- ٤٤- سنن النسائي الصغرى / أحمد بن الحسين بن علي البيهقي أبو بكر/ مكتبة الدار ،
المدينة المنورة ، ط الأولى .
- ٤٥- الشرح الكبير / لشمس الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن محمد ابن قدامة / ط
جامعة الإمام .

- ٤٦- شرح النووي على صحيح مسلم / أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي / دار إحياء التراث / بيروت / ١٣٩٢ / ط الثانية.
- ٤٧- شرح مختصر خليل / محمد بن عبدالله الخرشبي / دار الفكر.
- ٤٨- شرح مشكل الآثار / للإمام الحافظ أبي جعفر الطحاوي / مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند / ط الأولى .
- ٤٩- شرح معاني الآثار/ لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سالم الأزد الطحاوي / دار الكتب العلمية ، بيروت / ١٣٩٩ هـ
- ٥٠- شرح منتهى الإرادات / لمنصور بن يونس البهوتي / عالم الكتب .
- ٥١- صحيح ابن خزيمة/ محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري / المكتب الإسلامي ، بيروت / ١٣٩٠ - ١٩٧٠ .
- ٥٢- صحيح البخاري / محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي / دار ابن كثير ، اليمامة / بيروت الطبعة الثالثة.
- ٥٣- الضعفاء الكبير/ لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي / دار الكتب العلمية، بيروت ط الأولى ١٤٠٤ هـ.
- ٥٤- عمدة القاري / بدر الدين محمود بن أحمد العيني / دار إحياء التراث، بيروت.
- ٥٥- غاية البيان شرح زيد بن رسلان / محمد بن أحمد الرملي الأنصاري / دار المعرفة ، بيروت.
- ٥٦- الفرر البهية في شرح البهجة الوردية على شرح الخطيب/ زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري / المطبعة الميمنية.
- ٥٧- غريب الحديث / لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي/ دار الكتب العلمية.
- ٥٨- غريب الحديث / لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي / دار الكتاب العربي.
- ٥٩- غريب الحديث للحري/ ابراهيم بن إسحاق الحربي أبو إسحاق / جامعة أم القرى ، مكة المكرمة / ١٤٠٥ / ط الأولى .

- ٦٠- غريب الحديث/ لأحمد بن محمد الخطابي البستي / جامعة أم القرى.
- ٦١- الفتاوى الجامعة للمرأة المسلمة / دار القاسم / ط الأولى ١٤١٩هـ
- ٦٢- الفتاوى الفقهية الكبرى/ لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي/ المكتبة الإسلامية.
- ٦٣- فتاوى اللجنة الدائمة
- ٦٤- فتاوى المرأة المسلمة / جمع أشرف عبد المقصود / دار الطبرية ، أضواء السلف
- ٦٥- الفتاوى الهندية / ط الثالثة - ١٣٩٣
- ٦٦- فتح الباري / أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي / دار المعرفة / بيروت .
- ٦٧- فتح العزيز شرح الوجيز للإمام أبي القاسم الرافعي .
- ٦٨- فتح القدير/ كمال الدين بن عبد الواحد بن الهمام/ دار الفكر.
- ٦٩- فتح الوهاب شرح منهج الطلاب للأنصاري / البابي الحلبي.
- ٧٠- الفروع / محمد بن مفلح بن محمد / عالم الكتب.
- ٧١- الكافي في فقه ابن حنبل/ عبدالله بن قدامة المقدسي أبو محمد/ المكتب الإسلامي بيروت.
- ٧٢- كشف القناع عن متن الإقناع / منصور بن يونس البهوتي / دار الكتب العلمية .
- ٧٣- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون /ملا الجلي المعروف بحاجي خليفة/ دار الفكر .
- ٧٤- لسان العرب / محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري / دار صادر، بيروت / ط الأولى.
- ٧٥- المبسوط / محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي/ دار المعرفة.
- ٧٦- المجموع شرح المذهب / للإمام أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي / دار الفكر.

- ٧٧- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية / طبع بإشراف الرئاسة العامة للإفتاء.
- ٧٨- مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين .
- ٧٩- المحلى/ علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد / دار الآفاق الجديدة ، بيروت .
- ٨٠- مختصر خليل / للعلامة الشيخ خليل بن إسحاق المالكي / دار إحياء الكتب العربية ، البابي الحلبي .
- ٨١- المدونة الكبرى / مالك بن أنس / دار صادر ، بيروت .
- ٨٢- المستدرک علی الصحیحین / محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري / دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط الأولى .
- ٨٣- مسند ابن الجعد / علي بن الجعد بن عبيد أبو الحسن الجوهري البغدادي / مؤسسة نادر/ ط الأولى ، بيروت.
- ٨٤- مسند أبي يعلى / أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي / دار المأمون للتراث / دمشق / ط الأولى ١٤٠٤هـ.
- ٨٥- مسند إسحاق بن راهويه / إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه الحنظلي / مكتبة الإيمان ، المدينة المنورة / ١٤١٢ - ١٩٩١ / ط الأولى.
- ٨٦- مسند الإمام أحمد بن حنبل / مؤسسة قرطبة.
- ٨٧- مسند الطيالسي / سليمان بن داود أبو داود الطيالسي / دار المعرفة.
- ٨٨- مشارق الأنوار / القاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي / المكتبة العتيقة ودار.
- ٨٩- مصنف ابن أبي شيبة / أبو بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي / مكتبة الرشد ، الرياض / ١٤٠٩ / ط الأولى .
- ٩٠- مصنف عبدالرزاق أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني / المكتب الاسلامي ، بيروت ، ط الثانية .

- ٩١- مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى / مصطفى بن سعد بن عبدة الرحبياني /
المكتب الإسلامي .
- ٩٢- المعجم الكبير / سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني / مكتبة العلوم
والحكم، الموصل / ط الثانية ١٤٠٤ - ١٩٨٣ .
- ٩٣- مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج / محمد بن أحمد الشريبي الخطيب / دار
الكتب العلمية.
- ٩٤- المغني / عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد / دار الفكر ، بيروت / ١٤٠٥ /
ط الأولى.
- ٩٥- المقنع لابن قدامة / المؤسسة السعيدية .
- ٩٦- المنتقى / لأبي البركات بن تيمية.
- ٩٧- منح الجليل شرح مختصر خليل / محمد أمين بن عمر العابدين / دار الكتب العلمية .
- ٩٨- المنهج القويم / للهيتمي.
- ٩٩- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل / لمحمد بن عبدالرحمن الخطاب / دار الفكر.
- ١٠٠- موسوعة جامع الفقه الإسلامي .
- ١٠١- الموطأ/ للإمام مالك بن أنس / دار اللواء .
- ١٠٢- نهاية الزين / محمد بن عمر بن علي بن نووي الجاوي أبو عبدالمعطي / دار الفكر
بيروت ، ط ١ .
- ١٠٣- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج / محمد بن شهاب الدين الرملي / دار الفكر.
- ١٠٤- النهاية في غريب الحديث والأثر / لأبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير
الجزري / المكتبة العلمية .
- ١٠٥- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار / للشوكاني . طبعة إدارة البحوث العلمية
والإفتاء والدعوة والإرشاد.

* * *